الاسم واللّقب: نبيل موفق

الرّتبة العلمية: أستاذ محاضر (أ)

التّخصّص: فقه وأصوله

الجامعة: معهد العلوم الإسلامية جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي–

البلد: الجزائر

هاتف: 0541799949

البريد الالكتروني المهني: mouffok-nabil@univ-eloued.dz

العنوان: أثر العلوم الإسلامية في ترشيد الإقلاع الحضاري

للملتقى الوطني حول واقع العلوم الإسلاميّة ودور المنتسبين إليها في إصلاح المجتمع

09ربيع الأول 1441هـ الموافق لـ 06 نوفمبر 2019م

قسم العلوم الإسلاميّة جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان–

ملخّص البحث:

تناقش هذه الورقة إشكالية المقاربة بين ضرورة تدريس العلوم الإسلاميّة ومدى إسهامها في تجاوز المشكلات الحضاريّة، ولا يتأتّى ذلك إلاّ من خلال إطالة التّأمّل وجودة التّثبّت ودقّة النّظر ورحابة الفكر وسعة الأفق إذا أردنا تحقيق تلك الأهداف، وهذا ما يدلّنا على أهمّية الدّراسات المعمّقة للعلوم الإسلاميّة في معالجة المشكلات المختلفة في كلّ عصر ومصر، لذلك فالعقل الشّرعي المتبصّر بحقائق الشّريعة والحياة والواقع، وما نستطيع تأكيده من خلال هذه الورقة أنّ تدريس العلوم الإسلاميّة قد حقّق نجاحات فكريّة وتشريعيّة مكّنته من قيادة الأمم واستيعاب منتج الحضارات ومواكبة التّطوّرات عبر الزّمان والمكان، كما استطاع أن يمدّ الاجتماع البشري بمطالبه الحياتيّة ومصالحه الدّنيويّة جنباً إلى جنب مع قيامه بواجباته الدّينيّة في ظلّ توازن خلاّق قد أضاف به الإسلام حضارة راقية للبشريّة بكلّ المقاييس.

مقدّمة:

نتّفق جميعاً أنّ من أهداف تدريس العلوم الإسلامية التّعبير عن هويّة الإسلام في عقيدته وشريعته وأخلاقه وحضارته، وقد أسهم ذلك في الحفاظ على الهويّة الإسلامية بالرّغم من المعوّقات والصّعوبات والنّكبات التي ألمّت بالأمّة عبر تاريخها كالاستعمار وما نتج عنه من تجهيل وتفقير وتعليل لجسد الأمّة.

فمن شأن الاهتمام بالدّرس الشّرعي أن يمكّن الفرد المسلم والمجتمع المسلم والأمّة المسلمة من أن تتابع مسيرة التّقدّم الرّوحي والمادي على السّواء، وأن تقود الأمم وتحرز السّبق والرّيادة على غيرها من الأمم والشّعوب، وأن تجعل الإسلام والمسلمين القوّة العالمية الأولى في العصر الحالي كما كانت في سالف أيّامها وغبر تاريخها.

والسّؤال المطروح هو: إذا كانت العلوم الإسلامية بهذه الأهمّية البالغة في إدارة شؤون الحياة الإنسانية، وبهذه المكانة السّامقة في السّعي إلى إسعادها من خلال إيجاد حلول لمشكلاتها، وإذا كانت بذلك التّأثير البالغ والفاعل في رسم دروب السّلامة وتذليل الصّعاب التي تواجه حياة الإنسان من خلال إعطاء واقتراح وطرح إفادات علمية وعملية ومنهجيّة فما مدى تأثير الدّراسات الشّرعية والإسلاميّة المعاصرة في إيجاد حلول لمشكلات النّوع الإنساني؟ وما مدى جدوى تلك الدّراسات في رسم خارطة طريق مستقبليّة للنّوع الإنساني تكون سبباً في صلاحه وإسعاده؟ وإلى أيّ مدى يمكن أن يكون تدريس العلوم الإسلاميّة موجّهاً للحياة الحضاريّة وقيمها في حياة المجتمع المسلم؟.

وقد اخترت أن تكون الإجابة عن تلك الإشكالات ضمن هذه الورقة البحثيّة التي نقدّمه للملتقى الوطني حول "**واقع العلوم الإسلاميّة ودور المنتسبين إليها في إصلاح المجتمع**"، والذي تقيمه مشكورةً كلّيّة العلوم الإنسانيّة والعلوم الاجتماعيّة –قسم العلوم الإسلاميّة– بجامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– .

وذلك في مبحثين رئيسين:

– **المبحث الأوّل**: دور العلوم الإسلاميّة في معالجة المشكلات المعاصرة.

– **المبحث الثّاني**: العلوم الإسلاميّة ومشكلة القيم الحضاريّة .

– المبحث الأوّل: دور العلوم الإسلاميّة في معالجة المشكلات المعاصرة.

-الفرع الأوّل: المقصود بالمشكلات المعاصرة:

نعني بمصطلح "المشكلات" تلك القضايا التي لا يعرف حكمها كثير من النّاس، بل هي مبهمة ومشكلة عندهم، وإنّما يتصوّرها ويدرك حكمها العلماء والفقهاء الذين استكملوا آلة الدّرس والاجتهاد، وغالباً ما تكون هذه القضايا المبهمة والمشكلة نازلة وجديدة وحادثة عصرية لا عهد للنّاس بمثلها.

وأرى أنّه لابدّ من توضيح هذين المصطلحين في البندين التّاليين:

-البند الأوّل: ألفاظ ذات الصّلة بمصطلح المشكلات.

هناك ألفاظ كثيرة تعبّر عن معنى المشكلات، قد استعملها العلماء والفقهاء في ثنايا كلامهم، من ذلك:

أ-القضايا المستجدّة: وهي تلك المسائل الجديدة التي استحدثها النّاس، ولم تكن معروفة من قبل، وهذه المسائل يكثر السّؤال عنها من جهة تكييفها ووضعها الشّرعي، فيجدُّ أهل في بيان الحكم الشّرعي لها القائم على الاجتهاد باعتبار الدّرس المقاصدي المستند إلى القواعد والأدلّة الشّرعية.

كما تطلق المستجدّات على القضايا التي تغيّر موجب الحكم عليها نتيجة التّطوّر الطّبيعي لمعارف العصر وعلومه، أو نتيجة لضرورات العصر وحاجاته، وهذا وجه كونها من المشكلات والمبهمات[1].

ب-النّوازل: وهي المسائل التي تفرض نفسها على المجتمع وتحتاج إلى حكم شرعي وتستدعيه، فهي إذاً جميع الحوادث التي تحتاج إلى فتوى تبيّنها واجتهاد يفصل فيها[2].

وهي تشترك مع مصطلح المشكلات من حيث الإبهام الحاصل في فهمها وتصوّرها، فانسحب ذلك على إدراك حكمها الشّرعي، لأنّه يستدعي النّظر المقاصدي العميق.

ج-الوقائع أو الواقعات: وهي جمع واقعة، وهي الأمر الذي وقع وحدث بمعنى نزل، وتحتاج إلى استنباط حكم شرعي لها[3].

وهي تشترك مع مصطلح المشكلات في كونها مبهمة لا يكاد يعرف لها حكم في أوّل وقوعها وحدوثها.

-البند الثّاني: مفهوم المعاصرة.

المعاصرة مأخوذة من العصر وهو في اللّغة الدّهر واليوم واللّيلة، والمعاصر: هو الذي يكون معك في عصر واحد، أو في العصر الحاضر، ويستعمل أحياناً لفظ الحديث مكان المعاصر[4].

وفي معجم لغة الفقهاء: المعاصرة: مأخوذة من العصر وهو الزّمن المنسوب لشخص: كعصر النّبيّ – صلّى الله عليه وسلّم–، أو المنسوب لدولة، كعصر الأمويّين، أو المنسوب لتطوّرات طبيعية أو اجتماعيّة كعصر الذّرّة أو عصر الكمبيوتر، أو المنسوب إلى الوقت الحاضر، كالعصر الحديث[5].

والمراد بالمشكلات المعاصرة في ورقتنا هذه: القضايا المستحدثة والوقائع المستجدّة والنّوازل المتنوّعة التي جدّت في واقع المجتمع وحياة النّاس في مجالات مختلفة في عصرنا هذا، والتي أصبحت تمثّل حاجات حيايتة لأفراد المجتمع، فيبحثون عن سبل تلبيتها باعتبار الطّريق الشّرعي، والمنهج الإسلامي، وهذا كما هو معلوم مهمّة الدّراسات الإسلامية عموماً والمقاصديّة على وجه الخصوص.

وهذا يستدعي فهم العصر الحاضر والإلمام بمعطياته ووقائعه وحوادثه، وبخصائصه ومعالمه واتّجاهاته وبمؤسّساته ومنظّماته وآلياته، وبمختلف حضاراته وخلفياته وملابساته، وبكلّ ما يتّصل بضرورة الفهم والتّصوّر والإدراك، حتّى يستقيم التّعامل، والتّفاعل وتستوي الممارسة وتثمر السّلوكات بما يخدم الذّات ويراعي الآخر[6].

ونريد أن ننوّه إلى أنّ فقهاء العصر مدعوّون بمقتضى نصوص المنقول ومفاهيم المعقول إلى معالجة مشكلات عصرهم من خلال تفعيل الدّرس المقاصدي من أجل إثبات صلاحية الشّريعة لكلّ زمان ومكان، وبيان تمتّع الشّريعة بالخاتمية والوسطية في معالجة القضايا وتلبية الحاجات المجتمعيّة.

–الفرع الثّاني: علاقة العلوم الإسلاميّة بالمشكلات المعاصرة.

تظهر علاقة الدّرس الشّرعي ومقاصده بالمشكلات المعاصرة على أصعدة كثيرة من أهمّها مجال تحدّيات العصر الحالي ومتطلّباته واحتياجاته، فهو يحتّم ضرورة التّعامل مع منظومة العلوم الإسلاميّة من أجل البناء للمستقبل، والتّرشيد للحاضر فعصرنا في حاجة أكيدة وملحّة إلى علم دقيق وفقه عميق وثقافة واعية بالدّرس الشّرعي ومقاصده وبمكانته في الفهم والاستنباط والاجتهاد والتّرجيح، وبدورهما في قيام تكليف الفرد وعبادته وطاعنه، وفي قيام رسالة المجموعة المسلمة، وبأثرها في مجالات حياتية إسلامية كثيرة كمجال الإفتاء والقضاء والحكم، ومجال الدّعوة والإصلاح والإرشاد، ومجال التّربية والتّعليم والتّوجيه والتّهذيب، ومجال التّنمية والنّهضة الحضاريّة بوجه عام.

فللدّراسات الإسلاميّة أهمّيّة عظيمة تستمدّ من موضوع الدّرس الشّرعي نفسه، وتستمدّ أيضاً من تحدّيات العصر وحاجاته المتسارعة والمختلفة، فأمّا على الصّعيد الأوّل (مكانة العلوم الإسلاميّة) فقد تقرّر نقلاً وعقلاً في القديم والحديث ما لعلوم الشّريعة من مكانة ودور فاعل في فهم الأحكام، والقيام بالتّكاليف وأداء العبادات، ورسم وتطبيق منهج التّديّن الإسلامي، على مستوى الأفراد والشّعوب والدّول

والأمّة كافة، وفي شتّى مجالات الحياة وأحوالها وقضاياها ومطالبها وذلك لكثرة المستجدّات والحادثات والطّارئات، وأمّا على الصّعيد الثّاني (تحدّيات العصر وحاجاته) فهو يحتّم ضرورةً التّعامل مع المنظومة الشّرعيّة ومقاصدها من أجل معالجة تلك الحاجات والتّحدّيات، لتناهي النّصوص في ألفاظها واستمرار الواقعات في تجدّدها[7].

وخلاصة القول في علاقة الدّرس الشّرعي بالمشكلات المعاصرة هو العمل بمقتضى العلوم الشّرعية واستحضارها حال النّظر في القضايا والحوادث العصريّة المختلفة، فجعل الدّرس الشّرعي إطاراً شرعيّاً أساسيّاً لاستصدار الأحكام على الوقائع واكتشاف بدائل شرعيّة وحلول إسلاميّة لمختلف تلك المشكلات هو عين الصّلة بين الدّراسات الإسلاميّة والمشكلات الحضاريّة المعاصرة، وهو ما نقصده في هذه الورقة البحثيّة.

-الفرع الثّالث: أثر تجاهل العلوم الإسلاميّة في معالجة القضايا والمشكلات المعاصرة.

خلصنا ممّا سبق من بيان صلة الدّرس الشّرعي بالمشكلات المعاصرة إلى أنّ استحضار مقتضى العلوم الشّرعية ضرورة ملزمة عند كلّ اجتهاد، وعند كلّ دراسة لظاهرة جديدة، أو معالجة واقعة مستحدثة.

فمثلاً تجاهل الفكر المقاصدي في الدّعوة يؤثّر تأثيراً سلبياً على نتائجها؛ لأنّ النّظرة المقاصدية المصاحبة للنّصيحة والدّعوة تساعد على الامتثال لها والتّسليم بها، يقول الغزالي:"معرفة باعث الشّرع ومصلحة الحكم استمالة للقلوب إلى الطّمأنينة والقبول بالطّبع والمسارعة إلى التّصديق، فإنّ النّفوس إلى قبول الأحكام المعقولة الجارية على ذوق المصالح أميل منها إلى قهر التّحكّم ومرارة التّعبّد، ولمثل هذا استحبّ الوعظ وذكر محاسن الشّريعة ولطائف معانيها"[8].

فإذا أراد صاحب الأمر أن يوجّه غيره لابدّ من عرض مقاصد دعوته، ومحاسن ما يدعو إليه حتّى يكون عند المدعوّين مقبولاً، فأيّ سلوك يريد الدّاعي تغييره لابدّ من ذكر مفاسده، والتّنبيه على مصالح تركه، وهذه قاعدة الدّرس المقاصدي.

فالاهتمام بالعلوم الإسلامية ومقاصدها وتدريسها في العصر الحالي من أهمّ الأسباب المعينة على التّغلّب على المشاكل التي تولّدت بسبب المواجهة التي بدأت ومازالت تستمر بين العالم الإسلامي والغرب، على أنّنا لا نكون مخطئين إذا قلنا بأنّ فكرة الدّرس المقاصدي لدى الفقهاء الأقدمين قد ظهرت أيضاً في الأزمنة والأمكنة التي كثر فيها الصّراع بين الحضارة الإسلامية والمجتمعات الأخرى، من ذلك كتاب المقاصد الفريد "الموافقات" الذي ألّفه الشّاطبي في ظل الصّراع المحتدم بين الحضارة الإسلامية

والحضارة الغربية في بلاد الأندلس، وكانت العناية بالدّرس المقاصدي في العصر الحديث ناشئة عن دعوة الإصلاح والنّهضة الفكريّة والصّحوة الإسلامية التي قادها مفكّروا الأمّة من أمثال الشيخ محمّد عبدو الذي ندب تلميذه الشيخ عبد الله درّاز أن يقوم بتحقيق الموافقات ودراسته، فقام هذا الأخير بما كلّف به، ثمّ النّظر المقاصدي الذي أبدعه العلاّمة محمّد الطّاهر بن عاشور في كتابه مقاصد الشّريعة الإسلامية الذي استدعته الحاجة الملحّة في زمنه إلى مثل ذلك البحث وتقريره، ومناقشة قضايا إصلاحيّة متعدّدة من مثل إصلاح التّعليم، معالجة القضايا الاجتماعية من مثل العدل والمساواة وقضايا الأسرة، والمعاملات، وإظهاره لتناسق الشّريعة مع الفطرة، وتلبية حاجات الإنسان الرّوحية والمادية التي يسمّيها بمقصد الفطرة، وعلى العموم فإنّ البحث المقاصدي كان نابعاً من حاجة المجتمع وخادماً لها[9].

وعليه فإنّ الغفلة عن الدّرس المقاصدي وتجاهله سوف تؤدّي إلى حالة من التّخبّط الفكري والحضاري والثّقافي والتّنموي داخل المجتمع المسلم، يقول الجويني:"من لم يتفطّن إلى وقوع المقاصد في الأوامر والنّواهي فليس على بصيرة في الدّين"[10].

-المبحث الثّاني: العلوم الإسلامية ومشكلة القيم الحضاريّة.

إذا كان من المعلوم أنّ من مقاصد الشّريعة تحقيق معنى الاستخلاف في الأرض، فإنّ ذلك يعني بالضّرورة الوصول إلى الحضارة التي يريدها الشّرع، وذلك بالأخذ بالأسباب الشّرعية والمادّية من علوم وتنمية وتقدّم ونهضة وصحوة واستقامة على أمر الله واستغلال المسخّرات التي أودعها الله في الأرض.

فالدّرس الشّرعي يحتّم علينا أن نعدّ التّخلّف والتّبعيّة والالتحاق والانسحاق في الآخرين من أمّهات الكبائر تماماً كما نعدّ الخمر والميسر والرّبا وأكل مال اليتيم منها أيضاً بجامع أنّ كلاًّ منهما يسبّب ضرراً فاحشاً على الأمّة ويذيب خصائصها ويُحيل المسلمين إلى مجموعة من الرّقيق والأسرى لحضارة الآخرين ثقافيّاً وفكريّاً ووجدانيّاً، الأمر الذي يتنافى مع أوامر الشّريعة التي تريد من أتباعها أن يكونوا مستقلّي الإرادة مستقلّي القرار.

ومن هنا فالدّرس الشّرعي ومقاصده يتّسع ويتجدّد من حين لآخر ليعمل على حماية الهويّة الفكريّة والثّقافية للأمّة فنعمل على درء المفاسد التي تهدّدها، وجلب كلّ المصالح التي تنمّيها وتصونها، لاسيما وأنّ الأراضي الإسلاميّة ومنها أرض الجزائر لها من المؤهّلات ما يمكن لها أن تحقّق ذلك كالثّروات المالية والفكرية والبشريّة والتّشريعيّة، وهذه مكوّنات الإقلاع الحضاري وعوامل التّحضّر الإنساني، وشروط صناعة الحضارة الرّاشدة التي تجمع بين حقائق الرّوح وأسرارها ومعالم المادّة وظواهرها.

فنحن في حاجة ماسة إلى جيل يحمل همّ النّهوض الحضاري كما حمله أسلافنا وعلى رأسهم المفكّر الجزائري الأستاذ مالك بن نبي، الذي حاول لفت النّظر إلى ضرورة تحليل المشكلة الحضاريّة ونقد خصائصها وتحقيق قيمها، ولكن للأسف لم تجد تلك المحاولات والمنبّهات الحضاريّة من ينمّيها ويعمّقها، وبقيت تلك النّظرات عبارة عن بوارق ونوافذ تستدعي الكثير من التّفكير والتّأصيل والنّظر حتّى تتبلور، ويتمّ تحقيق أهدافها.

-المطلب الأوّل: بيان معنى القيم الحضارية وعلاقتها بالعلوم الإسلاميّة.

استخلص بعض الباحثين معان أربعة متكاملة، تؤدّي إلى معنى الحضارة وهي لا يمكن أن تتجزّأ، وإلاّ فقدت مضمونها، وكلّ دلالة تمثّل جزءًا من بناء مفهوم الحضارة، ولابدّ من توافرها جميعاً في نسق واحد، وهذه الدّلالات أو المعاني هي[11]:

1- الشّهادة بمعنى التّوصية والعبوديّة لله التي تحدّد منهج الالتزام الإنساني في الحياة.

2- الشّهادة بمعنى قول الحق واتّباع العدل، والملاحظة، والمراقبة، والإخبار بالعلم، وتحصيل المعرفة.

3- الشّهادة بمعنى التّضحية والفداء، وتقديم النّفس في سبيل الله تعالى، وفي سبيل تحرير الإنسان.

4- الشّهادة بمعنى كونها وظيفة للأمّة الإسلاميّة، قال تعالى:(**وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على النّاس ويكون الرّسول عليكم شهيداً**)[12].

فالحضارة انطلاقاً من هذه المعاني الأربعة هي: « الحضور والشّهادة بجميع معانيها، التي ينتج عنها نموذج إنساني، يستبطن قيم التّوحيد والرّبوبيّة، وينطلق منها كبعد غيبي، يتعلّق بوحدانية خالق الكون، وواضع نواميسه، وسننه، والمتحكّم في تسييره، فإنّ دور الإنسان ورسالته هي في تحقيق الخلافة عن خالق هذا الكون في تعمير أرضه وتحسينها، وتزجية معاش النّاس فيها، وتحقيق تمام التّمكين عليها، والانتفاع بميزاتها، وحسن التّعامل مع المسخّرات في الكون، وبناء علاقة سلام معها،لانّها مخلوقات تسبّح الله، أو رزق لابدّ من حفظه وصيانته، كذلك إقامة علاقة مع بني الإنسان في كلّ مكان على ظهر الأرض، أساسها الأخوّة وحبّ الخير والدّعوة إلى سعادة الدّنيا والآخرة»[13].

ويتبيّن لنا من هذا البعد الدّيني في تكوين أسس الحضارة الإنسانيّة القويمة المتكاملة.

في منظومة المعرفة بمختلف فنونها وفروعها (علم التّاريخ، علم الآداب، علم الاجتماع، علم النّفس...)، نجد تعريفات كثيرة لكلمة الحضارة، ولمشتقّاتها المتكاثرة (التّحضّر، الفعل الحضاري، السّلوك الحضاري، الخلق الحضاري، صناعة الحضارات، البناء الحضاري، حوار الحضارات، العطاء الحضاري...)، كما نجد تعريفات متعدّدة لمترادفاتها الكثيرة (الثّقافة-المدنيّة-العمران....).

والذي يهمّنا في هذا الصّدد بالخصوص هو الالتقاء المجمل والمطلق والمبدئي بين هذه التّعاريف ومدلولاتها، وبين مضمون التّحضّر الدّيني ومقصوده ومآله، والمتمثّل في رعاية الدّرس الشّرعي ومقاصده، الذي يعتبر حجر الزّاوية في بناء الحضارات المختلفة.

وقد عرّفت الحضارة باعتبار مضمونها وفقهها بتعريفات كثيرة منها:

- أنّ الحضارة: « نظام اجتماعي يعين الإنسان على الزّيادة في إنتاجه الثّقافي، وتتألّف من أربعة عناصر: الموارد الاقتصاديّة، والنّظم السّياسيّة، والتّقاليد الخلقيّة، ومتابعة العلوم والفنون، وهي تبدأ حيث ينتهي الاضطراب والقلق لأنّه إذا ما أمن الإنسان من الخوف تحرّرت في نفسه دوافع التّطلّع وعوامل الإبداع والإنشاء، وبعدئذ لا تنفك الحوافز الطّبيعيّة تستنهضه، للمضي في طريقه إلى فهم الحياة وازدهارها»[14].

- أنّ الحضارة هي: «التّدخّل الإنساني الإيجابي، لمواجهة ضرورات الطّبيعة، تجاوباً مع إرادة التّمرّد في الإنسان، وتحقيقاً لمزيد من اليسر في إرضاء حاجاته ولإنقاص العناء البشري»[15].

– أنّ الحضارة هي: «ذلك الكيان المعقّد الذي يضم المعرفة والمعتقدات والفنون والآداب، والقوانين والعادات، وجميع القدرات، والتّقاليد الأخرى، التي يكتسبها الإنسان بصفته عضواً في المجتمع»[16].

ومن خلال تعريفات الحضارة التي تكاد تتّفق على بيان جوهر التّفاعل الحضاري الذي يجمع بين المادّة والرّوح والدّين، وإن اختلفت العبارة في الدّلالة على ذلك، فإنّنا نقتنع بحقيقة الالتقاء بين فقه التّحضّر الإنساني المتمثّل في كونه أداءً إنسانيّاً مشتركاً يهدف إلى عمارة الأرض وحفظ نفوسها والانتفاع بمدّخراتها ومنع الخلل أو الاختلال فيها ودفع الفساد والضّرر عنها، وبين ضرورة الاهتداء في طريق تفعيل العمليّة التّحضّريّة الإنسانيّة في مختلف المجالات الحياتيّة بالمنهج الأخلاقي المنبثق عن الفكر المقاصدي.

وهذا ما نلمسه في تعريف المفكّر مالك بن نبي للحضارة حيث يقول: «الحضارة هي مجموع الشّروط الأخلاقيّة والمادّيّة التي تتيح لمجتمع معيّن أن يقدّم المساعدة الضّروريّة لكل فرد من أفراده، وفي كل طور من أطوار وجوده، منذ الطّفولة وحتّى الشّيخوخة، وفي كلّ مناحي الحياة»[17].

–المطلب الثّاني: بين أسس وقواعد العلوم الإسلاميّة والإقلاع الحضاري.

ممّا لا شكّ فيه أنّ مقاصد علوم الشّريعة قائمة على أسس وقواعد تعرف بالكلّيات والمتمثّلة في الضّروريات والحاجيات والتّحسينات، وأحكام كلّ منها تهدف إلى حفظ الكون وحفظ النّوع الإنساني، وتهيّئ له الظّروف التي تساعده على الحياة السّعيدة والرّشيدة.

وبلا شك أيضاً أنّ المهتمّين بدراسة الفكر الحضاري يتحدّثون عن قواعد حضاريّة وأسس تبنى عليها القيم الحضاريّة التي تمثّل المطلب الأساسي والغرض الأوّل من قيام العمران البشري أو الاجتماع الإنساني حسب التّعبير الخلدوني.

ويذكر ابن خلدون أنّ للحضارة ضرورات لابدّ من تحقيقها، ويعبّر عنها بالضّرورات العمرانيّة التي منها:

–ضرورة تحصيل القوت والغذاء اللّذين لا قوام للحياة إلاّ بهما.

–وضرورة الدّفاع عن النّفس وحمايتها من الأخطار التي تهدّد حياة الإنسان وتنذر بإبطال النّوع البشري من أساسه.

–وضرورة حماية الأبدان ودفع أذى الحر والبرد عنها، يقول ابن خلدون:"وذلك أنّ الإنسان لما جبل عليه من الفكر وعواقب أحواله لابدّ أن يفكّر فيما يدفع عنه الأذى من الحرّ والبرد"[18].

وهنا نلحظ القدر المشترك بين الضّرورات الحضاريّة والضّرورات المقاصديّة، فهو عندما يتحدّث عن ضرورة الحفاظ عن القوت، يقابل ذلك حفظ كلّي النّفس، وحينما يتحدّث عن درء مفاسد وجود النّوع الإنساني فهو يتحدّث عن حفظ النّسل، وحينما يتحدّث عن خاصية التّفكير ويؤكّد المحافظة عليها فهو يؤكّد على حفظ كلّي العقل، وحينما يتحدّث عن ضرورة الملك فهو يتحدّث عن إمكانية حفظ الكلّيات عن طريق تدخّل السّلطان والدّولة والحاكم في رعاية الرّعيّة بحفظ ورعاية النّفوس والعقول والنّسل والدّين والأعراض والأموال وغيرها[19].

ونجد ابن خلدون في مواضع كثيرة من مقدّمته يؤكّد أنّ الحضارة هي انتقال من الحاجيات إلى الكماليات، فهي نظرة مقاصديّة للحضارة الإنسانية، والدّرس الشّرعي بمقاصده يحرص على أن تصان الحاجيات كما تصان الضّروريات وأن تصان التّحسينات كما تصان الحاجيات ما لم يكن هناك تعارض بين هذه الكلّيات فيقدّم حينئذ الأقوى منها على الأدنى.

وعليه فالبناء المقاصدي يتناسق مع البناء الحضاري فالمجالات المذكورة (الضرورات والحاجات والتّحسينات) التي تشترك في مفهومها العام المقاصد والحضارة تشكّل طبيعة الحياة الكاملة والنّشاط المتكامل، إذ إنّ الإنسان ينطلق من الضّروري ليدرك التّكميلي مروراً بالحاجيّ، ولأنّ اجتماع هذه المراتب يجسّد معنى التّحضّر في مفهومه الواسع ومضمونه المتوارث، بل إنّ استكمال المراتب الثّلاث هذه يعدّ قمّة التّمدّن وذروة العمران المنشود والمعهود كما نصّ على ذلك العلماء والمفكّرون والحضاريّون، وبقدر اختلال مرتبة من المراتب الحضاريّة تحتل المرتبة الأقوى منها بوجه من الوجوه تماماً مثل ما يحصل للكلّيات المقاصديّة في الشّريعة.

ونريد هنا أن نلفت انتباه روّاد الفكر الحضاري من مثقّفين وسياسيين ومصلحين ودعاة ومن صانعي القرار أن يفيدوا من الدّراسات الشّرعية والمقاصديّة المتخصّصة فهي الحاضنة لفكرة النّهوض الحضاري، فلا نريدها شرقية ولا غربية، لا أمريكيّة ولا أوربيّة، وإنّما نريدها نابعةً من دين وطننا وتعاليمه ومقاصده، ثمّ من تاريخ وطننا وتقاليد شعبه وثقافته؛ ذلك أنّ كلّ سلوك حضاري يراد له حضور في حياة النّاس سوف تجد له من الشّريعة ما يسهم في دفعه واستدعائه والعمل به، وأضرب هنا مثلاً بالتّربية المرورية فالجزائر تحتل المراتب الأولى في العالم من حيث عدد الوفيات بسبب حوادث المرور، ومن أسباب ذلك ضعف الوعي المروري عند شبابنا خاصة والسّائقين على وجه العموم، ومهما رُتّب على المخالفات المرورية عقوبات إلاّ أنّها لا تكفي في الحدّ من تلك الحوادث، ولكن تبصير النّاس بعواقب المخالفات ومآلاتها على الفرد والمجتمع، والتّأكيد لهم أنّهم يتحمّلون المسؤوليّة الدّنيويّة والأخرويّة عليها، سوف يسهم بشكل كبير في تلافي تلك المخالفات والإنقاص من مفاسدها.

– المطلب الثّالث: عناصر البناء الحضاري في العلوم الإسلاميّة.

إذا كانت الحضارة بطبعها نظاماً اجتماعياً يعين الإنسان على الزّيادة من إنتاجه الثّقافي والمعرفي والحياتي بصفة عامة فإنّها لا تقوم إلاّ على وفق صيانة عناصرها ورعايتها رعايةً منطلقة من النّظر إلى القيم المقاصديّة الكبرى، وفي ما يلي تحليل لهذه العناصر تحليلاً شرعيّاً.

أ– الإنسان: إنّ تغيير الإنسان هو الشّرط الجوهري لكلّ تحوّل اجتماعي رشيد، وكلّ تغيير يفقد هذا الشّرط يبقى عديم الجدوى، وهو ما يعبّر عنه العلاّمة ابن خلدون بالعمران البشري، أو الاجتماع الإنساني، إذ يقول: «فإذن الاجتماع ضروري للنّوع الإنساني، وإلاّ لم يكمل وجودهم »[20].

وعليه فأيّ إصلاح لا يمكن أن يستقيم ما لم يسر طبقاً للسنّة الاجتماعيّة التي تشير إليها الآية الكريمة في قوله تعالى:(**له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله إنّ الله لا يغيّر ما بقوم حتّى يغيّروا ما بأنفسهم**)[21].

ولذلك فقد نال الإنسان مكانة عالية في المنظومة التّشريعيّة التي من مقاصدها توفير الحياة المريحة له، في جميع أطوار حياته، وهو ما يُعبّر عنه بفقه التّحضّر أو الحضارة، فنجد قسم الضّروريات الدّينيّة في الدّرس المقاصدي، هي المعينة على وجود حضارة إنسانيّة واعية، وهذا ما يُعبّر عنه معرّفوا الحضارة حينما ذكروا أنّها: « التّدخّل الإنساني الإيجابي، لمواجهة ضرورات الطّبيعة، تجاوباً مع إرادة التّمرّد في الإنسان، وتحقيقاً لمزيد من اليسر في إرضاء حاجاته، ولإنقاص العناء البشري»[22].

ولعلّ التّعبير بالحاجات هنا يُراد به الضّرورات بحسب هذا الإطلاق، ولا يُراد به الحاجات بحسب التّعبير المقاصدي المعروف؛ فالدّرس الشّرعي بمقاصده يهدف في حقيقته إلى وجوب المحافظة على النّفس الإنسانية وصونها عن كل ما يمكن أن يؤدّي إلى هلاكها أو تعرّضها لكلّ أذى؛ إذ هي العنصر الحيوي لتحقيق أي حركة تحضّريّة في الحياة الإنسانيّة، وهو أحد الكلّيات الخمس الضّروريّة في المنظومة التّشريعيّة المؤسّسة على رعاية المقاصد.

كما تسعى العلوم الإسلاميّة إلى توفير تغطية كاملة لحاجات العنصر الإنساني في الحياة، بل إلى تزيين هذه الحياة بكلّ ما هو كمالي تحسيني زائد عن الضّرورة والحاجة، ولعلّ هذا السّعي هو الذي يُشكّل الوعاء الأوسع لقيام حركة التّحضّر، أو أنّها تمثّل ذروة الحضارة وقمّة الإنتاج الثّقافي الرّوحي والمادي والبيئي، وهذا هو الغالب أو السّائد أو الشّائع من إطلاق عبارة الحضارة على شعب من الشّعوب، أو أمّة من الأمم، إذ تلحق هذه السّمة بأصحابها عندما يبلغون أعلى مراتب الزّينة، وأبلغ مظاهر البهجة والرّقي والازدهار، والتّرف والجمال والبهاء، يقول الشّاطبي–في هذا الصّدد–:«وأمّا التّحسينات فمعناها

الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنّب الأحوال المدنّسات التي تأنفها العقول الرّاجحات ويجمع ذلك قسم مكارم الأخلاق»[23].

فلا عمل حضاري بنّاء إلاّ بعد مراعاة هذا العنصر المتمثّل في تقرير وإرساء ما هو ضروري، أو محتاج إليه، أو مساعد على ازدهار الحياة، وكلّ ذلك محقّق للمقاصد العمرانيّة والثّقافية والاجتماعيّة والإنسانيّة التي تشكّل ضروباً مهمّة من ضروب صنع الحضارة وبناء النّهضة، وتحقيق الإبداع في مجالاته الإنسانية، والكونيّة المختلفة.

ونحن في مجتمعنا الجزائريّ أمام ظاهرة غريبة ومتنامية للأسف الشّديد تتمثّل في جريمة اختطاف الأطفال والتّنكيل بهم من أجل إرضاء رغبات سافلة، ومصالح تافهة، ولا شكّ أن فشوّ مثل هذه الظّاهرة من معوّقات النّموّ الحضاري لأنّ الإنسان أوّل عناصر الفعل التّحضّري وينبغي المحافظة علية وتنميته وتهيئته وتأهيله لحمل أمانة الفعل الحضاري، فيجب إذاً أن تتكاتف جهود روّاد الفكر التّحضّري في مواجهة مثل هذه الجرائم والسّعي للحدّ منها، وأنا أأكّد هنا أنّه لا سبيل لمعالجتها مثل سبيل الفقه المقاصدي الواعي والذي يجمع في مبادئه بين النّصيحة الهادئة والعقوبة الزّاجرة، والتّربية الواعية.

ب– البعد الإيماني: فإدراك العلاقة بين البعد الإيماني الغيبي والسّنن التي تحكم عالم الشّهادة أمر ضروري لقيام البناء الحضاري، ولذلك نجد القرآن الكريم قد ربط كثيراً من النّتائج المتحصّلة من إعمال السّنن بالتّقوى، فمثلاً ربط بين التّقوى وما تؤدّي إليه من بصيرة في النّظر للأمور، والحكم عليها بالحقّ والباطل، والصّواب والخطأ، يقول تعالى: **(يأيّها الذين آمنوا إن تتّقوا الله يجعل لكم فرقاناً)**[24].

وهناك ارتباط بين الإيمان والتّقوى وبين اكتشاف سنن التّسخير وزيادة الرّزق، قال تعالى: **(ولو أنّ أهل القرى آمنوا واتّقوا لفتحنا عليهم بركات من السّماء والأرض)**[25].

وهذه من سنن الله تعالى في الكون التي لابدّ من إدراكها لتمام الشّهود الحضاري[26]

ج– الموارد الاقتصاديّة: لابدّ لكلّ إقلاع حضاري من موارد اقتصاديّة متمثّلة في المال، والزّراعة، والصّناعة، والتّجارة، والعمل، والإنتاج، وكل هذه المعاني نالت الحظّ الأوفر في المنظومة التّشريعيّة المؤسّسة على رعاية المقاصد، وهو ما يعبّر عنه بـ"فقه المعاملات"، وبالتّعبير المعاصر"الاقتصاد الإسلامي".

ويعمل الدّرس المقاصدي على ترشيد عمليّتي العمل والإنتاج، فيحث على العمل ويأمر به، كما قال تعالى:(**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردّون إلى عالم الغيب والشّهادة فينبّئكم بما كنتم تعملون)**[27].

فالنّظر المقاصدي هو عصب الحياة للنّظام الاقتصادي، إذ كلّما قام المواطنون بواجباتهم كاملة ضمنوا إنتاجاً وافراً، ولا شكّ أنّ هذا الالتزام نابع من الوازع الدّيني الصّحيح، وإذا كان لابدّ من إجراء موازنة بين الواجبات والحقوق وبين الاستهلاك والإنتاج، فالأجدر بالمجتمع الذي يريد بناء صرح الحضارة أن يُرجّح كفّة الإنتاج والواجب على غيرهما، لأنّ المعادلة بينهما ركود وترجيح كفّة الاستهلاك.

وهذا ما يؤكّد لنا أنّ الحضارة وثيقة الارتباط بالتّنمية؛ إذ ليست التّنمية سوى الشّرط المادي لبزوغها في حين أنّ هناك شروطاً معنويّة تتمثّل في الإرادة الصّادقة والعقيدة الخالصة، والفكر الجاد والفعّال وعلى هذا لا يمكن لشعب أن يضمن لنفسه تنمية سليمة بما يستورده فقط من التجهيزات الفكرية والعقائدية التي لا يمكن استيرادها أو يكون ذلك على حساب الشّخصية والعقيدة[28].

فالمجتمع المسلم فيه من الكفاءات والطّاقات والمؤهّلات ما يجعله مجتمعاً رائداً متميّزاً بحضارته المبنية على مسخّرات البلد وثقافة شعبه وتعاليم دينه الحنيف، وبذلك يتخلّص من التّبعية الحضارية.

ولا شكّ أنّ المحافظة على المال باعتباره عنصر من عناصر التّنمية الاقتصادية التي بدورها المحرّك الرّئيس في دفع الحركة التّحضّريّة في الحياة الإنسانية، هو من أساسيات المقاصد، فقد نهى الشّرع عن الإسراف في المال، أو وضعه في يد غير أمينة، قال تعالى:(**ولا تؤتوا السّفهاء أموالكم التي جعل الله لكم فيها قيما)**[29].

فالمال في النّظر المقاصدي هو أساس قيام الحياة كلّها، فلا حضارة ولا تنمية إلاّ بعد المحافظة على المال وترشيد اكتسابه وإنفاقه.

وليس العمل بهذه الدّعوة أمر يسير المنال، بل تواجهه تحدّيات كثيرة وكبرى، لاسيما في بلد نامي كبلدنا الجزائر؛ غير أنّها ستذلّل عند توفّر الإيمان القوي للعاملين في حقل الحضارة والتّنمية الاقتصاديّة بالقيم وبالإنسان وبالعقل والعلم.

وما يُعاب عن الحضارة الأروبّية هو تخلّيها عن الأخلاق والدّين، وميلها نحو الإباحية والمادّية، مع أنّها بلغت شأواً عظيماً في التّقدّم الحضاري المادي، وهذا ما يجعلنا ندعو إلى ضرورة الاهتداء بمبادئ الدّرس المقاصدي أثناء القيام بأيّ إقلاع حضاري ما، لضمان النّفع المستمر للحياة الإنسانيّة والكونيّة.

د– النّظم السّياسية: من الضّروري لكل شعب يتطلّع إلى الرقي والازدهار، وإلى أي عمل ضمن الحركة التحضّريّة، أن يعمل جاهداً قبل ذلك على إيجاد نظام سياسي رشيد، يوفّر الحرّيّة، والعدل، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، ورعاية جميع شرائح المجتمع وأفراده، فبدون تحقيق هذا المبدأ يعتبر التّفكير في العمل الحضاري عبث لا فائدة من ورائه.

ومن أدبيات الدّراسات المقاصديّة توجيه النّاس إلى إيجاد قيادة سياسية رشيدة مؤتمنة على خيرات البلاد وأنفس العباد وأرواح المخلوقات، آمرة بالمعروف ناهية عن المنكر، وذلك ضمن ما يعرف بـ" السياسة الشّرعية"، أو" الفقه السّياسي"[30].

بل جعلت الشّريعة سياسة النّاس في منزلة النّيابة عن صاحب الشّريعة في حفظ الدّين والحكم بين النّاس بالحق، وعدم اتّباع الهوى[31]، قال تعالى:(**إنّ الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها وإذا حمتم بين النّاس أن تحكموا بالعدل إنّ الله نعمّا يعظكم به إنّ الله كان سميعاً بصيراً)**[32].

وانطلاقاً من قواعد الدّرس المقاصدي الموجّهة للسّياسة الرّشيدة يمكن الإشارة إلى النّقاط التّالية[33]:

1-السياسة عفو وتسامح وتأليف بين قلوب النّاس.

2-السياسة انضباط ونظام وتوحيد ومؤاخاة.

3-السياسة عمل جاد في سبيل إصلاح الحياة والكون، وتعمير الأرض بالعمل والإنتاج وترشيد الاستهلاك.

4-السياسة حكم بالعدل وابتعاد عن الهوى.

ونستخلص من كلّ ذلك أنّ تعاليم الدّرس الشّرعي تظلّ حريصة على وجود نظم سياسية عادلة وآمنة ومستقرّة، حتى تكون عوناً في دفع عجلة الحضارة وسيرورتها نحو الرّقي إلى الأمام، تحقيقاً لتطلّعات الشّعوب.

هـ- متابعة العلوم والفنون: لا يخفى علينا قيمة العلم في أيّ بناء حضاري، ولابد من أن يتأسّس هذا البناء على مراعاة التّقاليد والفنون والثّقافات عند أيّ شعب من الشّعوب، وفي أيّ منطقة من المناطق.

ومن الضّروريات الأساسيّة للنّظر المقاصدي الأمر بالعلم، وفتح باب الاجتهاد والتّفكّر، والاستفادة من التّجارب الإنسانية عبر التاريخ بغض النّظر عن توجّهات أصحابها، وهو ما يعرف بالمحافظة على كلّي العقل.

وقد وردت الآيات تترى- باعتبارها المصدر الأوّل للدّرس الشّرعي- تأمر بالتّدبّر والتّعقّل والتّفكّر، ومدحت آيات أخرى أهل العقول الرّاجحة المتفكّرة، وأصحاب الألباب النّيّرة المنيرة، التي تبصر الهداية وتتّبع طريقها.

كما يهدف الفكر الإسلامي فيما يهدف إليه إلى ضرورة ربط العلم ومختلف الفنون بالأخلاق، لأنّ العلم حين يفقد تحصينه الأخلاقي يتحوّل إلى نزعة آلية تستعبد الإنسان، وتقوده إلى المادية التي تحوّل سلوكه إلى نفعية لا تعرف للفضيلة معنى مطلقاً.

إنّ منطق العلم حين يتجرّد من المدلول الأخلاقي سيترك انعكاسات سلبية على صعيد السياسات الاقتصادية للدّول، كما هو الوضع الرّاهن في الدّول الرّأسمالية التي تلجأ إلى إتلاف الفائض من المواد الغذائية للمحافظة على التّوازن بين العرض والطّلب[34].

فانفصال العلم عن القيم الأخلاقية ينجم عنه ظهور الآثار والاتّجاهات السلوكية الخطيرة الضارة اجتماعياً وإنسانياً، وتطبع حياة الإنسان الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بمنطق مادي صرف خال من كل معنى للخير والفضيلة والإنسانية، وعليه فإنّ طبيعة العلاقة بين العلم والأخلاق هي المعيار الأساسي للحكم على الثّقافة التي تربي الفرد والمجتمع على الصلاح والتّقدّم والتّحضّر، أو تربيتهم على اتّجاهات أخرى معاكسة لذلك.

فإذا كنا نسمع بعض الأصوات ونقرأ بعض الكتابات من أبناء هذا الوطن التي تدعو إلى تعويض الأخلاق الدّينية بأخلاق وضعية، علمانية، وتنكر الفطرة البشرية فإنّه من الضّروري علينا أن ننادي بالتصرّف في ناتج العلم طبقاً للأخلاق والدّين لنتجنّب الكوارث والأزمات النّاجمة عن فصل العلم عن الضّمير وعن القلب، وكل هذا من أجل ضمان السير الحسن لمنظومة فقه التّحضّر الإنساني.

فتعيّن بذلك على الشّعوب المتطلّعة للحضارة والتّحضّر متابعة أيّ تقدّم تكنولوجي، والتّكيّف معه، على وفق منظومة الأخلاق المبنية على الفكر المقاصدي لأجل الوصول إلى التّقدّم الحضاري المنشود[35].

– المطلب الرّابع: بعض مظاهر الحضارة في ظل حقل العلوم الإسلاميّة:

1– تحرير الإنسان من طغيان الملوك والأشراف والأقوياء ورجال الدّين: وذلك بتحقيق الوحدانية المطلقة في العقيدة، فالمناداة بالإله الواحد الذي لا شريك له في حكمه وملكه؛ هو مظهر من مظاهر الحضارة والمتمثّل في الحرّيّة من كلّ القيود البشريّة، مهما كانت سلطتهم في الحياة الدّنيا، فالتّوحيد يعمل على تصحيح العلاقة بين الحاكمين والمحكومين[36].

وهذه الوحدة في العقيدة تطبع كلّ الأسس والنّظم التي جاءت بها الحضارة المبنيّة على الدّرس المقاصدي، فهناك الوحدة في الرّسالة، والوحدة في التّشريع، والوحدة في الأهداف العامة، والوحدة في الكيان الإنساني العام، والوحدة في وسائل المعيشة وطراز التّفكير، وكل هذه الأنواع من الوحدة تعمل على تأسيس قوي لإقلاع حضاري إنساني مشترك يخدم الغايات البشريّة، ويلبّي الحاجات الإنسانية.

وهذا ما نلمسه في تاريخ الأمم السّابقة، وفي المراحل التي سيطر عليها سلطان الوازع الدّيني الصّحيح لحقبة طويلة من الزّمن[37].

2- المؤاخاة بين كلّ الشّعوب الإنسانية والمجتمعات البشريّة، ونبذ عداوة الإنسان لأخيه الإنسان المنطلقة من الاختلاف في الدّين أو اللغة أو اللّون: وهذا ما يعرف في تركيبة المنظومة الحضاريّة بـ"النّزعة الإنسانيّة"، وهو أحد روافد العمل على مقتضى المقاصد الشّرعيّة، قال تعالى:(**يا أيّها النّاس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا)**[38].

فالدّرس الشّرعي بمقاصده أكّد على هذه الوحدة انطلاقاً من اعتبار المشترك بين الإنسانية على صعيد الحق والخير والكرامة، ومختلف القيم النّبيلة، فأصبحت حضارته عقداً تنتظم فيه جميع العبقريات للشّعوب والأمم التي هيمن عليها سلطانه، ولذلك كانت كلّ حضارة تستطيع أن تفاخر بالعباقرة من أبناء جنس واحد أو أمّة واحدة، غير الحضارة الإسلاميّة المبنية على النّظرة المقاصديّة الإسلاميّة الدّينيّة فإنّها تفاخر بالعباقرة الذين أقاموا صرحها من جميع الأمم والشّعوب، فأبو حنيفة ومالك والشّافعي وأحمد والخليل وسيبويه والكندي والغزالي والفارابي وابن رشد وأمثالهم ممّن اختلفت أصولهم وتباينت أوطانهم، ليسوا إلاّ عباقرة قدّمت فيهم حضارة الإسلام إلى الإنسانية أروع نتاج الفكر الإنساني السّليم[39].

ونحن بدورنا نستفيد من هذا المبدأ المقاصدي ونعمل جميعاً على نشره في فالدّعوة إلى الأخوّة ونبذ الخلاف والشّقاق هو واجب كلّ مصلح وداعية ومثقّف وسياسي وكلّ غيور على دينه ووطنه، وهو أساس البناء الحضاري لكلّ بلد وشعب.

3- تأسيس الأنظمة المختلفة والأنشطة المتنوّعة في مختلف الميادين على المبادئ الأخلاقية: وهذا هو السّبب الرّئيس في استمرار الحضارات، فكلّ حضارة لا تبنى على أساس الأخلاق فهي تمشي نحو المجهول، إن لم نقل أنها تتآكل يوماً بعد يوم حتّى تنمحي وتندحر من دون أن تحقّق شيئاً للبشريّة، ولذلك لا نعجب من تأسيس نظريّات فلسفيّة واجتماعيّة تقوم على أساس الأخلاق الفاضلة من قبل بعض الفلاسفة والمفكّرين الذين عاشوا في المجتمعات التي غاب عنها العمل بمقتضى الأخلاق، مثل الفيلسوف الألماني"إمانويل كانت" الذي أسّس نظرته للحضارة في كتابه" نقد العقل العملي" على تفعيل المبادئ الخلقيّة مجرّدة عن كل النّوازع النّفعيّة[40].

وهذا ما نادت به الحضارة المبنية على أساس الفكر المقاصدي، فنتج عن ذلك مراعاة المبادئ الأخلاقية تشريعاً وتطبيقاً في الحكم وفي العلم، وفي التّشريع، وفي الحرب، وفي السّلم، وفي الاقتصاد، وفي

الأسرة، فباتت حضارة تستحق الإعجاب لما قدّمته من سعادة ورقي دائم ومستمر، ونفع غالب على ما يمكن أن يشوبه من آلام مصاحبة له بمقتضى السّنن الإلهيّة في الكون.

4- التسامح الدّيني: ففي ظل رعاية مقاصد الشّريعة الإسلاميّة لا يمكن أن تجد مكاناً للعنف ولا للإرهاب ولا للتّطرّف-والتي عانى منها الشّعب الجزائري طيلة أكثر من عقد من الزّمن- فكل هذه المصطلحات والمفاهيم دخيلة على فقه التّحضّر المنطلق من الفكر المقاصدي، فالذي لا يؤمن بدين ولا بإله، لايبدو عجيباً إذا نظر إلى الأديان كلّها على حد سواء، وإذا عامل أتباعها بالقسطاس المستقيم، ولكن صاحب الدّين الذي يؤمن بأن دينه هو الحق، وأنّ عقيدته أقوم العقائد وأصحّها، ثمّ يتاح له أن يحمل السّيف، ويفتح المدن، ويستولي على الحكم، ويجلس على منصّة القضاء، ثمّ لا يحمله إيمانه بدينه على أن يجور في الحكم، أو ينصرف عن سنن العدالة، أو يحمل النّاس على اتّباع دينه بالقوّة والسّيف، إنّ رجلاً مثل هذا لعجيب أن يكون في التّاريخ!، ولكن هذا ما تنتجه الحضارة المؤسّسة على وازع ديني صحيح نابع من نظر مقاصدي للأشياء وللحياة برمّتها، والشّواهد التّاريخية على ما قلناه كثيرة لا يمكن عدّها ولا حصرها[41].

-خاتمة:

بعد نهاية هذه الورقة البحثية يمكن أن نسجّل هذه النّتائج:

1-أنّ من نتائج الدّراسات في العلوم الإسلاميّة تحقيق معنى الاستخلاف في الأرض وذلك لا يتمّ إلاّ بالإقلاع الحضاري عن طريق الوعي والسّعي، الوعي بتحقيق شروط الشّهود الحضاري وكيفية تحصيل العلوم التّجريبية والعلوم الإنسانية وشروط التّقدّم العلمي، والسّعي لاستنباتها هنا وتوفير مناخها في بيئتنا الإسلاميّة ومجتمعنا المسلم.

2-العلوم الإسلاميّة تهدف إلى دفع المسلم لأن ينتج قيم حضاريّة ناشئة عن نظرته للحياة على وفق المتاح بين يديه من مسخّرات كونيّة، واستطاعة مادّية، ونظرة شرعية، ودراسة مقاصدية، حتّى لا يكون عالة على غيره يملي عليه هذا الغير حضارته على عجرها وبجرها، فلا يسعد بها في الدّنيا لأنّه لا يأخذ منها إلاّ الفتات، ولا يفلح بها في الآخرة لأنّها أسّست على وفق قوانين مادّية بحتة أهملت الفطرة والأخلاق.

3-أنّ التّقاطع والاشتراك الحاصل بين الدّرس الشّرعي بمقاصده والنّهوض الحضاري من حيث المفهوم والأسس والقواعد يجعلنا نؤمن بأنّ الدّرس الشّرعي في العلوم الإسلاميّة يستوعب حاجات النّاس طولاً وعرضاً وعمقاً، ويلبّي حاجات العصر ويواكب ما يستجدّ فيه من قضايا وواقعات، ويسهم في وضع التّشريعات المناسبة لكلّ منها.

5-لابدّ من إشاعة ونشر الثّقافة التي تنتجها العلوم الإسلاميّة في الحقل العلمي في مجالاته المتعدّدة لأنّها تشترك في خدمة النّوع الإنساني وتعمير الأرض وتأهيل الفرد لأن يدّي واجب الاستخلاف.

-الحواشي:

[1] -محمّد عثمان بشير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النّفائس الأردن، ط2، 1418هـ، ص12.

[2] –عبد الناصر أبو البصل، المدخل إلى فقه النّوازل، حث ضمن كتاب"دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة"، دار النفائس، الأردن، ط1، 1421هـ-2001م، 1/ص599.

[3] –المرجع السابق.

[4] –حسن الكرمي، الهادي إلى لغة العرب، دار لبنان للطّباعة والنّشر، ط1، 1992م، 3/ 219.

[5] –معجم لغة الفقهاء، ص314.

[6] –نور الدّين الخادمي، أبحاث في مقاصد الشريعة، ص56/55.

[7] –عمر عبيد حسنة، مراجعات في الفكر والدّعوة والحركة، ص98.

[8] –أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدّين، 45/1.

[9] –ابن عاشور، مقاصد الشّريعة الإسلاميّة، تحقيق محمد الطّاهر الميساوي، دار النّفائس الأرلادن، ط2، 1421هـ-2001م، ص149.

[10] –الجويني، البرهان في أصول الفقه، 357/2.

[11] – السّامرّائي نعمان عبد الرّزّاق، نحن والحضارة والشّهود، وزارة الاوقاف، قطر، ذو القعدة 1421هـ، فيفري 2001م، ط1،ج1/ص68.

[12] – سورة البقرة، الآية 143.

[13][13] – السّامرّائي، نحن والحضارة والشّهود، ج1/ص72-73، ونور الدّين الخادمي، أبحاث في مقاصد الشّريعة، دار المعارف، بيروت، 1429هـ-2008م، ط1، ص129.

[14] – مصطفى السّباعي، من روائع حضارتنا، دار السّلام، القاهرة، 1426هـ-2005م، ط2، ص35، نقلاً عن قصّة الحضارة، ترجمة زكي نجيب، ط1956م.

[15] – السامرّائي، نحن والحضارة والشّهود، ج1/ص63، نقلاً عن المدنيّة، ترجمة عادل العوامي، ط: دمشق، ص12.

[16] – السّامرائي، نحن والحضارة والشّهود، ج1/ص63، وقد نقل عن: معركة الحضارة، د: قسطنطين زريق، ص34.

[17] – علي القريشي، ابن نبي آفاق جزائريّة، التّرجمة العربيّة، مكتبة النّهضة الجزائريّة، الجزائر، 1964م، ص46-47.

[18] –المقدّمة لابن خلدون، ص320.

[19] –الخادمي، أبحاث في مقاصد الشّريعة، ص145.

[20] – ابن خلدون، مقدّمة ابن خلدون، ص71.

[21] – سورة الرّعد، الآية11.

[22] – السّامرّائي، نحن والحضارة والشّهود، ج1/ص63.

[23] – الشّاطبي، الموافقات، ج2/ص11.

[24] – سورة الأنفال الآية 29.

[25] – سورة الأعراف الآية 96.

[26] – عمر عبيد حسنة، مراجعات في الفكر والدّعوة والحركة، ص29-30.

[27] – سورة التوبة، الآية105.

[28] – عبد اللطيف عبادة، فقه التغيير في فكر مالك بن نبي، عالم الأفكار، الجزائر، 2007م، ط2، ص257-258.

[29] – سورة النساء، الآية5.

[30] – مصلح عبد الحي السيد، السياسة الشرعية في الحكم والاقتصاد عند ابن خلدون، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1420هـ-كانون الثاني2000م، ص40.

[31] – عبادة عبد اللّطيف، فقه التغيير في فكر مالك بن نبي، ص200.

[32] – سورة النساء، الآية58.

[33] – السنهوري، فقه الخلافة وتطورها، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1422هـ-2001م، ط1، ص130-131، ومحمّد سليم العوا، النظام السياسي للدولة الإسلامية، دار الشروق، القاهرة، 1410هـ-1989م، ط1، ص49.

[34] – عفيف طبارة، روح الدين الإسلامي، دار العلم للملايين، بيروت، أغسطس1995م، ط30، ص343-344.

[35] – عبد اللطيف عبادة، فقه التغيير في فكر مالك بن نبي، ص259، ومصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، ص35.

[36] – مصطفى السباعي، من روائع حضارتنا، ص35-36.

[37] – ابن خلدون، المقدّمة، ص136.

[38] – سورة الحجرات، الآية13.

[39] – عفيف طبارة، روح الدين الإسلامي، ص476.

[40] – لؤي الصافي، العقيدة والسياسة، نظرية عامة للدولة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 1422هـ-2001م، ط1، ص53، ويوسف القرضاوي، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1421هـ-2000م، ط1، ص15.

[41] – مصلح عبد الحي، السياسة الشرعية في الحكم والاقتصاد عند ابن خلدون، ص42-43.